

كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

@ يشتري من الثاني وهو قول أبي حنيفة ولو وكله لبيع عبده من فلان فباع من غيره لم يصح ولو وكله بتطليق زوجته ثم الموكل طلقها ثم طلقها الوكيل قي عدة الرجعة تقع الطلقتان .
716 مسألة إذا وكل وكيلاً يشتري شيئاً وكالة فاسدة فاشترى قال إن قال اشترى لي عبداً ولم يبين النوع والوصف فاشترى عبداً يصح العقد للعاقدة إن اشترى في الذمة .

717 مسألة إذا وكل وكيلاً بشراء شيء فقال البائع بعته من فلان وقال الوكيل اشتريته لفلان موكله الذي سماه قال لا يصح العقد لأن أحكام العقد تتعلق بالعاقدة وهو لم يخاطب العاقدة
مسألة رجل وكل وكيلاً اشترى له فرساً فأخذ الوكيل فرساً من إنسان وبعثه إلى الموكل فتلّف في الطريق هل يجب عليه ضمانه قال فيه تفصيل إن أخذ الوكيل من البائع على طريق السوم قال ينبغي أن يضمنه الوكيل إذا تلف في يده لا الموكل لأن الموكل أمره بالشراء لا بالاستيلاء ولو أمره بالاستيلاء فعلى الموكل ولو بعثه إلى الموكل نظر إن كان الموكل أمره بأن يبعثه إليه ضمن الموكل فإن تعدى الرسول في الطريق بأن ركبته فمقدار الضمان على الرسول وإن لم يأمره الموكل بأن يبعث إليه نظر إن قال البائع أبعثه إلى الموكل فبعث فتلّف في الطريق من غير تعد لا ضمان على أحد وإن تعدى فيه الرسول ضمنه الرسول ولو ركبته الرسول في الطريق فقال البائع لم آذن في الركوب فالقول قول البائع مع يمينه وإن لم يأمره البائع أيضاً بأن يبعثه إلى الموكل فبعثه الوكيل ضمن الوكيل وأما الرسول نظر إن كان عالماً بأن الوكيل لا يجوز له أن يفعل ذلك فقرار الضمان عليه والوكيل طريق وإن كان جاهلاً فلا شيء على الرسول إلا أن يتعدى فحينئذ يكون قرار الضمان عليه والوكيل طريق .

718 مسألة إذا وكل وكيلاً ببيع شيء فتعدى فيه ثم باعه صح فلو تلف الثمن قبل القبض حتى انفسخ أو رد عليه بالعيب يكون مضموناً